نبذة تأريخية عن السود في الأعمال التجارية في جنوب افريقيا(تتمة)

شاركت مؤسسة التنمية الصناعية في التمكين الإقتصادي للسود بطريقة مبدئية في أوائل التسعينيات ،كان واحد من المشاركة لدعم إنشاء بعض الأعمال الصغيرة والمتوسطة السوداء.على الرغم من انهم كانوا خارج مجال التنمية الصناعية المعتادة لمؤسسة التنمية الصناعية.

ربما كان تدفق المدن والجزر السبب الأهم في تحويل حكومة الفصل العنصري على الحقوق الإقتصادية للأفارقة، الاعتراف بأنها خسرت الحرب ضد التحضر من الأفارقة . مما لا شك فيه أن الفصل العنصري أبطأ تدفق الأفارقة الريفيين إلى المناطق الحضرية على الرغم من أن المناطق الريفية كانت فقيرة بشكل عام وأسهمت بنسبة ضئيلة من الدخل القومي، اكثر من نصف جميع الافارقة لايزالون يقيمون في المناطق الريفية فى عام ١٩٨٠ ،كان التيار إلى المدن إن لم يكن سيل غزير كان قويا ومستمرا، بينما تم ترحيل الآلاف من الافارقة الفقراء إلى أوطانهم التي سيعود إليها الاف الآخرون.

بالإضافة إلى ذلك كله فقد خضع الحزب الوطني لشئ من التحول بعيدا عن اقتصاد منظم للغاية مما ساعدها على إثراء مؤيديها نحو اقتصاد السوق الحر . ولحماية مؤيديها الأثرياء الجدد من التدخل تأثرت بالتمسك بالشراة، بدات تنظر في فضائل التحرر من الخصخصة وتنمية الأعمال التجارية الصغيرة حتى بالنسبة للملونين الأفارقة والهنود وحتى في المناطق الحضرية. التغييرات السياسية شملت انشاء SBDC في عام ١٩٨١ ،الذي سمح لإقراض بعض رجال الأعمال" غير بائع" أهمية قطاع الأعمال الصغيرة في الثروة وخلق فرص العمل.

وفي الإستقرار السياسي عام ١٩٨٧ ، كما يشير أحد المنتقدين إلى أن حماس الحكومة حول القطاع غير الرسمي قد يعكس أيضا رغبتها في إخفاء أرقام البطالة الهائلة بالفعل في أرقام العمالة غير الرسمية المشكوك فيها (Natttreas ١٩٩٠).

بحلول نهاية عام ١٩٨٠كان هناك مايقدر بنحو ٥٠٠٠٠٠شركة مملوكة لافريقيا في جنوب أفريقيا بما في ذلك ١٠٠–١٢٠٠٠٠ سيارة أجرة .١٥٠٠٠٠ بائعى بقالة وبائعيين ٥٠٠٠٠ صاحب متجر صغير و٧٠٠٠٠فناء خلفي ومصنعين في جنوب إفريقيا (١٩٩٠ كوسا)

(Nattreas ١٩٩٠) . بتقدير اخرربما تم بيع ٤٠% من جميع متاجر بيع الخمور فى جنوب إفريقيا أو في مناطق حرجية في البلدات السوداء (Rogero١٩٨٧/٦).

على الرغم من أن هذا يبدو وكانه تقدم إلا أن معظم هذه الشركات لم تشكل أساسا سليما التراكم الرأسمالي الحقيقي ، كما تقدم عام ١٩٩٠ أصبحت قيودها اكثر وضوحا . تغيرت حكومة الفصل العنصري أيضا على سوق العمل، حيث تم تقنين النقابات العمالية السوداء في عام ١٩٧٩ وسمح الأفريقي بالحصول على وضع حضري دائم في عام ١٩٨٦ وبدأت عملية حفظ العمل بالذوبان فى أواخر عام ١٩٧٠ ، سمح للأفارقة بالتدريج بالتقدم الى مراكز إشرافية وادارية ماهرة في مشاريع لم يكن يملكها الافارقة ولكن تباطأ التقدم بسبب التحامل .

التحيز العنصري والمشكلة التي غيرت المدارس والكليات السوداء قليلاً للأفضل، وفي الواقع العديد من تدهور استراتيجيات التمكين الإقتصادي للسود.

سياسية التمكين الإقتصادي للسود في المؤتمر الوطني الأفريقي:-

جعلت بطء التقدم للسود الإقتصادي الذي يهيمن عليه البيض هو التمكين الإقتصادي للسود عاملاً رئيسياَ لحكومة الجديدة فى عام ١٩٩٤ ، لا تكفي وثائق السياسة الإقتصادية للمؤتمر الوطني الأفريقي الكافية قبل وثيقة برنامج التعمير والتنمية في عام ١٩٩٤ بالكاد للتمكين الإقتصادي السود باعتباره قوة دفع مهمة للسياسة . تشير الوثائق السابق إلى العمل الإيجابي في مكان العمل لتصحيح حالات عدم المساواة السابقة في التدريب ، لتفكيك التكتلات الاحتكارية وتعزيز الشركات الصغيرة، على استعداد للتحكم في السياسة الإقتصادية للمؤتمر الوطني الأفريقي تشمل : إضفاء الطابع الديموقراطي على الإقتصاد وتمكين المظلومين تاريخياَ (

١.١.٢ D par 1992 المؤتمر الوطني الأفريقي) لكنها توقفت هناك . على عكس قضايا مثل السياسة التجارية لم يكن هناك أفكار محدودة حول تنفيذ برامج التمكين .

لماذا كانت هناك نقطة عمياء ؟ ربما كان هذا سبب حتى انتخابات ١٩٩٤ تركت صياغة وثائق السياسة الإقتصادية للاكاديميين ، الباحثين المحترفين والمتفقين الآخرين .

اصبح التمكين الإقتصادي للسود من الكلمات الطنانة للشركات ، وربما كان المثقفون يترددون في أن ينظر إليهم على أنهم يكرسون الأعمال، قد يكون العامل الآخر هو أن التمكين كان قضية واسعة النطاق تتقاطع مع الإقتصاد بينما كانت مجموعات السياسات ضيقة ومركزه على الموضوعات التقليدية مثل تجارة التعدين المالية العامة أو الصناعة.

كما ظلت الأعمال السوداء مجموعة مصالح مجزأة ومنظمة ضعيفة في حين أن اليسار في تحالف المؤتمر الوطني الأفريقي بدأ اكتر حذرا من الرأسمإلية السوداء من الرأسمالية البيضاء . ربما افترض واضعو السياسات الإقتصادية ان التمكين الإقتصادي للسود كان ضمناً في مفاهيم تحقيق المساواة فشلت بالتأكيد في تحقيق أهميتها السياسية، في الحواسين أولاً: بالمعنى الضيق لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي الذي يتواصل بشكل فعال مع دائرتة العاتمة ، والمحتملة . ثانياً: بالمعنى الواسع لأهمية الطبقة الوسطى السوداء القوية لدعم الديموقراطية، كما قال بيكى سيبيا الرئيس التنفيذي لمنظمة الأعمال التجارية المتحدة مظلة وحدة الأعمال جنوب إفريقيا ، الديموقراطية السياسية لن تكون مستدامة بدون التمكين الإقتصادي للسود. مايحدث في زيمبابوي هو أقل كونه إقتصادياً، لأن تمكين السود لم يتم تقديمه هناك (أخبار هندسية إخبارية يومية على الإنترنت ٢٨ مايو ٢٠٠٤).

وكان أول بيان انتخابي له هو وثيقة السياسة الإجتماعية والإقتصادية لما بعد المؤتمر عام ١٩٩٠ ، والتي لعبت فيها القيادة السياسية دوراً رئيسياً في صياغة ليس فقط دورا للموافقة والتعديل . بمعنى انه حتي وثيقة عام ١٩٩٢ المستعدة للحكم مع جميع ال razzmatazz للمؤتمر الوطني في جوهانسبرج كانت لاتزال تصاغ من قبل متخصصين .

ركزت المناقشات الإقتصادية في مؤتمر عام ١٩٩٢ على عدد قليل من القضايا البارزة مثل التأميم والعلاقات مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في حين ذهب العديد من التشكيلات التكنوقراطية المثيرة للجدل دون أن يلاحظها احد .

وقد ادرك البرنامج ان الملكية الإحتكارية البيضاء للأرض والثروة الإقتصادية تخلق التوتر الاجتماعي والعرقي وتدمر الإمكانات الإقتصادية، ارتكبت حزب المؤتمر الوطني الأفريقي لديمقراطية الإقتصاد وتمكين المظلوم تاريخياً . وبشكل اكثر تحديداً اشار إلى أن الهدف المركزي لبرنامج التنمية الريفية هو إزالة التشكيك في ملكية الأعمال بشكل كامل من خلال سياسات مركزة للتمكين الإقتصادي للسود، لن يسمح للمؤسسات المالية بالتمييز على أساس العرق ، ستقدم وكالات الدولة والشركات العامة بتوفير رأس المال وإجراءات المناقصة لتسهيل التمكين الإقتصادي للسود ، وكان هناك إشارة إلى تدريب وتطوير رجال الأعمال السود وشركاتهم ، كان برنامج التعمير والتنمية محدداً فقط بشان التمكين الإقتصادي للسود في حالة تطوير الأعمال الصغيرة حيث كانت القضايا التي تم إبرازها هي الوصول إلى الائتمان لمهارات الأسواق والمؤسسات الداعمة. ذلك في حين اعترف RDP بالأهمية السياسية والإقتصادية للتمكين الإقتصادي للسود، فشلت في توقع التحديات الهائلة التي ستظهر عندما حاولت الحكومة تطبيق سياسة التعليم البيئي، أو ربما تجنبت المشكلة. عندما اخذ حزب المؤتمر الوطني الأفريقي مقاليد السلطة في حكومة الوحدة الوطنية ،التمكين الإقتصادي للقرع السود كان مجزأة وغير منسق

وعمل ضمن مجموعة غامضة للغاية من المبادئ التوجيهية المشتركة كما هو موضح من قبل RDP. .

حتى في المؤتمر الرئيسي للمؤتمر الوطني الأفريقي في نهاية عام ١٩٩٧ حيث وضع اطار سياسة لإبلاغ انتخابات ١٩٩٩ وميكى المقبل . يمكن ان تشير قيادة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي فقط الى الحاجة إلى إستراتيجية متماسكة للنزاهة (المؤتمر الوطني الأفريقي ١٩٩٧ b) كان لايزال مكتوب .

التمكين الإقتصادي للسود والمشتريات الحكومية:.

احد الطرق المهمة للتمكين الإقتصادي للسود كان من خلال شراء :.

تخصيص العقود العامة ، في عام ١٩٩٥ تم انشاء إستراتيجية مؤقتة تسمى خطة النقاط العشر ضمن الحكومة الوطنية للحصول على عقود اصغر . اذا كانت شركة المناقصة مملوكة بالكامل للسود وتمتلك النساء يمكن ان تحصل على ميزة سعر العطاء بنسبة ١٣.٦٤% . إذا تم استيفاء واحد فقط من اقل المعايير (Cargill 1999 chapter) .

الإستراتيجية لديها عدة قيود ، لم يكن معيار الملكية السوداء فعالا على الدوام . فقد اخفت بعض الشركات المملوكة للبيض خلف الشركات السوداء لغرض تقديم العطاءات . وكانت بعض الشركات المملوكة للسود اقل تقدمية من الشركات البيضاء أو الأجنبية في برامج التوظيف والتدريب الخاصة بها .تعلمت لوحات العطاء لتجنب بعض هذه المزالق ولكن النظام لا يزال اقل من الكمال .

وهناك قيد اخر يتمثل في حقيقة ان العديد من سلطات المناقصات العامة قد أنشئت حديثا بعد عام ١٩٩٤ . خصوصاً مجالس المناقصات التسع الإقليمية. لم تندرج تحت إختصاص مجلس

المناقصات الوطني للدولة أو خطة النقاط العشر . في غياب اطار مقبول على الصعيد الوطني اختلفت سياسات وممارسات هيئات العقود على نطاق واسع.

في عام ٢٠٠٠ صدر قانون إطار عمل سياسة المشتريات التفضيلية الوطنية لخزانة مصحوباً بقواعد في عام ٢٠٠١ ، وضع هذا القانون إطارا مشتركاً لشراء جميع أجهزة الدولة ، بالنسبة للعقود الصغيرة . يمكن تخصيص ٢٠% من التقييم لأهداف محدودة . إما لتلبية التعاقد مع الأشخاص المحرومين تاريخيا بسبب التمييز غير العادل أو لتعزيز أهداف برنامج التعمير والتنمية.

يمكن للعقود الأكبر تخصيص ١٠% من درجة التقييم لهذه الأهداف ، لم يكن من السهل إثبات ان تنفيذ بعض أجهزة الدولة كان قلقا من انها لم تمنحهم المرونة الكافية لتحقيق أهداف التمكين، في حين إشار القطاع الخاص إلى أن القانون واللوائح يضعان الكثير من التركيز على ملكية ألاسهم وليس كافيا على بناء القدرات وتعزيز المحتوى المحلي ، لا تلتزم الشركات العامة بالفعل وتستمر في الحفاظ على مجموعة متنوعة من أنظمة الشراء التمكينية (مؤسسة رجل الأعمال ٢٠٠٣.١٧-)

على الرغم من استمرار عدم اتساق أنظمة المشتريات التمكينية، فقد علم مقدمو العطاءات للعقود الحكومية ان علىهم ان يتمتعوا بتمكين إقتصادى قوى اسود ، وليس هناك شك في ان العقارات السوداء والشركات في قطاع البناء استفاد تكنولوجيا المعلومات وشركات التدقيق القانوني والإستشارات بشكل كبير من التبنى العشوائى للتمكين الإقتصادي للسود في المناقصات الحكومية.

التمكين أو الإثراء أم هذا سؤال خاطئ ؟

واحدة من اهم تمارين التمكين الإقتصادي للسود بدات في عام ١٩٩٣ ، عندما كان Sanlam، التكتل العملاق القائم على التأمين الأفريقي، غير مجمعة الأصول كبيرة في أيدي السود. كان هذا بمثابة ريادة رائدة من مؤسسة التنمية الصناعية المملوكة للدولة، مما ساعد على تمويل الصفقة . كانت مؤسسة التنمية الصناعية واحدة من أولى شركات التمويل التي تدعم النوع الأكبر من مشاريع التمكين وهي نقل ملكية الشركات المخصصة أو غير الممولة (شركات القطاع الخاص من الخصخصة) الى ملكية سوداء .

كانت هناك طرق مختلفة للمشاركة ، تم العثور على أسهم التخزين بينما تم العثور أيضا على المشترين السود : وتمويل نقل الملكية أو نقل حصة أقلية في شركة ما إلى مالكي السود.

أصبحت مؤسسة التنمية الصناعية متورطة في التمكين الإقتصادي للسود بطريقة مبدئية في أوائل التسعينيات. واحدة من المشاركة كان لدعم إنشاء بعض الشركات الصغيرة والمتوسطة السوداء، على الرغم من انهم كانوا خارج مجال التنمية الصناعية المعتادة لدى مؤسسة التنمية الصناعية. ومن الأمثلة على ذلك عندما وافقت مؤسسة التنمية الصناعية على تمويل توسيع عيادة طبية في سويتو يملكها .

نتاتو موتلانا كان الدكتور موتلانا بطل في إستجابة أولياء الأمور للثورة التي قادها تلاميذ المدارس في سويتو عام ١٩٧٦ وفي النزاعات اللاحقة ، لقد نقل بإقتدار مطالب المجتمع وتفاوض بكرامة وشجاعة . كان قد ارتبط مع قادة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي قبل حظر المنظمة في عام ١٩٦٠ واحتفظ بهذة الروابط .

سعى الدكتور مولانا لخدمة سويتر بفعالية كطبيب مجتمع ملتزم ، وبنيت عيادة على مدى سنوات عديدة ، في أوائل التسعينيات عندما بدأت مؤسسة التنمية الصناعية في عمر أصابع قدمية في المياة غير المستكشفة للتمكين الإقتصادي للسود ، في عيادة الدكتور موتلانا قام بمشروع رائد جيد .

بدأت شركة Sanlamعملية تفكيك أكثر عمومية إستجابة لضغوط السوق من أجل القيمة السوقية للأسهم، نمت تكتلات الجنوب الأفريقية الكبيرة المتضخمة وغير الفعالة في الثمانينات، بعد التقاط الأصول التي تم تجاهلها من قبل الشركات الأجنبية التى كانت تستثمر في ظل ضغوط سياسية (في أماكن أخري من العالم) ، تميزت ثمانينات القرن الماضي بتفكيك وإعادة تجميع التكتلات على نطاق واسع.

توقفت شركة Sanlam عن المنافسة التي ستأتي بعد رفع العقوبات وبدأت في إعادة الهيكلة ، حقيقة انة إختار التخلص من MetLife مؤمناً كبيرا ومربحاً للحياة ، ربما كان اكثر تأثرا براي سلام بان هذا سيكون استثماراً سياسياً للمستقبل.

باعت شركة Sanlam، حصة مسيطرة من MetLifeلشركة موتلانا الجديدة المسماة الإستثمارات الأفريقية الجديدة المحدودة، بمساعدة التمويل من مؤسسة التنمية الصناعية المعتادة بعد عام، تم طرح الإستثمارات الأفريقية الجديدة المحدودة في بورصة جوهانسبرج ونمت بسرعة واستحوذت على أصول جديدة بانتظام في قطاع الخدمات المالية، ولكن أيضا في الإتصالات السلكية واللاسلكية ووسائل الإعلام وفي القطاع الصناعي.

بدأ ان مسار الإستحواذ على الإستثمارات الأفريقية الجديدة المحدودة يعتمد بشكل كبير على الأصول التي إتاحت نفسها بدلا من إستراتيجية المركزة، فيما يتعلق بسلوك بعض التكتلات

الجديدة من التمكين الإقتصادي للسود ، فقد كان مشابها بشكل لا لبس فية لسلوك التكتلات البيضاء القديمة التي تلتقط عدم الإستثمار في العقوبات عندما أصبحت متاحة . كان هناك تشابه اًخر في هياكل مراقبة الهرم التي في جنوب إفريقيا تسمح للشركات القابضة بالتحكم في مجالس إدارة الشركات التابعة لها .

سرعان ماتشبة المديرين التنفيذيين الإستثمارات الأفريقية الجديدة المحدودة نوعا من الإستقراطية السياسية داخل الأعمال السوداء، وانضم إلى المدافع ديكانج موسنيكى اول من امس ، شركة (غير السود) جونى ساندلر ، الذى كان نائب رئيس احد منافسي حزب المؤتمر الوطني الأفريقي (PAC) خلال مفاوضات ماقبل عام ١٩٩٤ ،قرر موسينيك ترك السياسة قبل انتخابات ١٩٩٤، ثم انضم إليهم سيريل رامافوسا الأمين العام السابق لحزب المؤتمر الوطني الأفريقي. محامى وزعيم سابق في الإتحاد الوطني لعمال المناجم السود. كان راما فوسا كبير مفاوضي حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في فترة مقابل عام ١٩٩٤ ، وكان ينظر إليه باعتباره المنافس الرئيسى لثابومبيكى لخلافة قيادة حزب المؤتمر الوطني الأفريقي بمجرد مغادرة مانديلا منصبة عندها عزز مبيكى مطالبتة بالخلافة ، وافقت جميع الأطراف على دستور البلاد النهائي (وليس المؤقت) في منتصف عام ١٩٩٦ . راما فوسا ترك السياسة للقطاع الخاص .

دخلت الإستثمارات الأفريقية الجديدة المحدودة في مع مجموعة من المستثمرين تسمى إتحاد التمكين الإقتصادي الوطني ، بما في ذلك العديد من الصناديق النقابية ، مما ساعد شركة الإستثمارات الأفريقية الجديدة المحدودة على شراء شركة Johnnie الصناعية من شركة Anglo American corporation العملاقة.

اخر مدير تنفيذي على متن الطائرة كان زويلاخ سيسولو ، ابن أصدقاء مانديلا ومعلمة والد سيسولو، كان زويلاخ سيسولو صحفيا شجاعا ومحررا وناشرا وزعيما في نقابة وسائل الإعلام في عهد الفصل العنصري. وقد تم اختيارة لتشغيل المذيع الوطني العام . هيئة البث للجنوب الأفريقي بعد تعيين مجلس إداراتها الجديدة من قبل الحكومة الجديدة ، ربما تهالكها للمهمة الهائلة المتمثلة في تحويل المذيع العام . الذي تم إنجازة إلى حد كبير تحت إدارتة ، التحق بالقطاع الخاص في عام ١٩٩٨ ، وقد اجتذبت إهتمامات الإستثمارات الأفريقية الجديدة المحدودة الإعلامية الهامة لسيسولو. في غضون ذلك ، نمت الإستثمارات الأفريقية الجديدة المحدودة وأصبحت واحدة من اكبر الشركات المملوكة للأسهم المتداولة ، المعروفة في جنوب إفريقيا باسم شركات "رقاقة سوداء " بحلول نهاية عام ١٩٩٨ بعد تصحيح خطير في بورصة جوهانسبرج خلال الربع الثالث. بلغت القيمة السوقية لشركة الإستثمارات الأفريقية الجديدة المحدودة مايقارب من ٦ مليارات ريال أو مليار دولار أمريكي (البريد المإلى ١١ ديسمبر ١٩٩٨). يرمز إلى التراكم السريع للثروة الإستثمارات الأفريقية الجديدة المحدودة التي تتمتع بها العديد من الشركات التي يسيطر عليها السود بعد عام ١٩٩٤ . سرعان ماجاءت مقارنات بين صعود الرأسمالية السوداء بعد عام ١٩٩٤ (البريد المإلى ٧ فبراير ١٩٩٧). كان الأفريقيون في السابق خاضعين إقتصادياً للجنوب إفريقيين الناطقين بالإنكليزية والذين سيطروا على جميع ثروات البلاد تقريبا ، يستخدم الإفريكانيون شركات التأمين مثل Sanlam كأدوات تراكمهم الرئيسية ، مع ٦٠% من السكان البيض يتحدثون اللغة الإفريكانية وحكومة يسيطر عليها الأفريكانية ، كان لشركات الخدمات المالية للأفريقيين قاعدة سوق رئيسية يمكنهم كسبها من خلال التسويق القومي.

كانت اللحظة التي جاء فيها رأس مال الأفارقة حقا عندما استحوذت الفدرالية مينيو على General Mining من شركة .Anglo American . معقل عاصمة جنوب إفريقيا الناطقة

باللغة الإنجليزية، اختار هاري اوبنهايمر حزب الأفريكانين المبتدئين إلى حظيرة المؤسسة. كمؤرخ أعمال كتب جونز في عام ١٩٩٥ " كان وصول الأفريكانيين إلى غرفة المناجم نتيجة مهمة لنزع فتيل الأفريكانيين الحاكمين " . "غير ملائمة" ، منظر لصناعة التعدين " مذكورة في البريد المإلى ٧ فبراير ١٩٩٧ " . نمت شركة General Mining Federalإلى شركة GenCorp المرتبطة بشركة Sanlam والتي احتلت المرتبة الثانية بعد شركة Anglo American في قطاع التعدين في جنوب إفريقيا والان أصبحت Billion BHP لاعبة رائدة في العالم . أصداء الخطوة الوقائية التي قامت بها شركة Anglo American في عام ١٩٦٣ ، في لغتة Sanlam بعد ٣٠ عام لا تكاد تكون مصادفة أو مصادقة . لا يوجد ادني شك في أن المديرين التنفيذيين لشركة Sanlam ادركوا الأهمية السياسية لبيعهم ل MetLife وأصداء سابقة عام ١٩٦٣ .

وضعت Sanlam اتجاها وكانت الإستثمارات الأفريقية الجديدة المحدودة من المستفيدين عندما حلت تكتلات أخرى حذروها ، ولكن الإستثمارات الأفريقية الجديدة المحدودة سرعان ماوجدت ان الأصول الجيدة والمصداقية السياسية لم تكن كافية ، في نهاية السنة المالية في سبتمبر ١٩٩٨ تم تداول ألاسهم العادية (المصوتة) . في الإستثمارات الأفريقية الجديدة المحدودة بخصم ٢٣.٦% من القيمة الصافية لحيازتها الأساسية ، بينما تم تداول اسهم منخفضة التصويت بنسبة ٤١.٦% (البريد المالى ١١ ديسمبر ١٩٩٨) . هناك تفسيرات مختلفة بما في ذلك التفسير نفسية الذى تم تطبيقة على التكتلات غير العملية البيضاء في أوائل التسعينيات، إن إدارة الشركة القابضة لا تضيف قيمة إلى أصولها .

في أوائل عام ١٩٩٩ بدأت الأمور تتحول إلى تؤثر في الإستثمارات الأفريقية الجديدة المحدودة، أولا استقال سيريل رامافوسا من منصب نائب الرئيس التنفيذي، لم يكشف Ramaphosa عن

أسباب مغادرته للإستثمارات الإفريقية الجديدة المحدودة ولكن احد العوامل التي ربما كانت هي الإختلافات حول إعادة هيكلة . Johnnic حيث كان رامافوسا رئيس مجلس الإدارة (Enter– prize vol , ابريل ١٩٩٩) أو ربما كان ذلك بسبب توقعه لعاصفة كانت على وشك كسر الإستثمارات الأفريقية الجديدة المحدودة وارد ان يناى بنفسه عن قضيتة . اندلعت العاصفة في منتصف ابريل عام ١٩٩٩ ؛ عندما لفتت Mail Mail مساهمي الأقلية الإستثمارات الأفريقية الجديدة المحدودة إلى حقيقة ان سيطلب منهم في الأسبوع القادم الموافقة على ١٠٠ مليون راند لأربعة من مديريهم التنفيذيين (Financial Mail 16ابريل ١٩٩٩) كان مجلس الإدارة يطلب من المساهمين الموافقة على تحويل خيارات ألاسهم في بنك التجار الأفريقي الديناميكى التابع لشركة الإستثمارات الأفريقية الجديدة المحدودة. إلى المديرين التنفيذيين الأربعة الباقين . ساندلر ، مونلانا Moseneke sisulu. بلغت قيمة الخيارات ١٣٦ مليون راند أو ٣٤ مليون راند(٦.٥ مليون دولار) لكل مدير تنفيذي . إذا كان أداء الإستثمارات الأفريقية الجديدة المحدودة يعكس إدارة قوية فلن يكون المساهمون غاضبين ، لكنهم لم يكونوا ممتنين للقيمة المنخفضة للأسهمهم . أجبرت صرخة مجلس إدارة الإستثمارات الأفريقية الجديدة المحدودة على سحب هذا القرار وقراران مثيران للجدل قبل إجتماع المساهمين . إستقال ساندلر من قبل البعض على أنه رجل الخريف وانضم الية موتلانا بدافع جزئي . يبدو انه مرهق بسبب تقدمه في سن ٧٣ ، لا تشير جرعة الأدلة المتاحة للجمهور إلى ما إذا كان اى من المديرين التنفيذيين يتحمل مسؤولية اكثر من الآخرين عما كان مفترضا وليس عملا غير قانوني (Financial Mail 7مايو ١٩٩٩)

ماهي الإستنتاجات التي يمكن ان نستخلصها ؟ أولاً : النحل ملي بإغراءات التخصيب التي قد تكون قانونية ولكن ليست أخلاقية تماما في هذا الصدد تعلمت الشركة السوداء الجديدة حيل

التجارة من مديري شركات الجنوب الأفريقية المعروفة والتي يتم حجب عالمها المحارم إلى حد ما من التدقيق العام . كان الدرس الثانى والأكثر إيجابية هو أنه مع قانون الشركات في جنوب إفريقيا اقل من الكمال.

وحتى مع الضغط على الصحافة المالية في كثير من الأحيان يمكن ايقاف الإجراءات غير المناسبة قبل حدوثها . هناك قدر كبير من الشفافية وإمدادات معقولة من العار . ثالثا : وربما الاهم اشار إلى عدم الرضا عن طبيعة بعض الشركات القابضة للتمكين الإقتصادي للسود والطريقة التي تدار بها .

الاستثمارات الأفريقية الجديدة المحدودة كانت هذه بداية النهاية تحت فريق الإدارة الجديد ، حاولت الاستثمارات الأفريقية الجديدة المحدودة ان تركز نفسها على انها بين طاقة إعلامية ، ولكن تم إحباطها من قبل القرارات غير المواتية التي اتخذتها الجهة المنظمة للسبك وواسعة الاتصالات ، هيئة الاتصالات المستقلة لجنوب إفريقيا. القواعد التي تمنع ظهور سيطرة مفرطة من الشركة على وسائل الإعلام في أسواق معينة منعت للاستثمارات الأفريقية الجديدة المحدودة من تراكم الأصول التي تعتقد مجلس إدارتها انها ستجعلها شركة إعلامية قابلة للحياة

منذ قرار فك الاستثمارات الأفريقية الجديدة المحدودة تدريجيا محفظتة على الطريق إلى تفكيك كامل لامبراطورية الاستثمارات الأفريقية الجديدة المحدودة. بمجرد ان تصبح الشريحة السوداء بين الرقائق السوداء ، فإن الاستثمارات الأفريقية الجديدة المحدودة تعرج على الطريق المؤدي إلى الحل .

تمويل التمكين الإقتصادي للسود:

إلى اي مدى كانت المركبات ذات الأغراض الخاصة ؟ كيف يتم تمويل صفقات التمكين الكبيرة؟ معظم أصحاب السود لديهم القليل من الثروة أو الضمان في اى شكل اخر . يتعين عليهم جمع التمويل مع القليل نسبيا لتقديمه باستثناء انه قد يكون هناك خصم على السعر السائد للأسهم المحولة . وان صندوق الملكية السوداء سيكون رصيدا في التعامل مع حكومة جنوب إفريقيا. منذ ادخال مواثيق النحل في الأوان الأخيرة نما الحافز لمشاركة ألاسهم مع مالكي السود بشكل كبير .

استخدم الشكل المبكر لصفقة التمكين الإقتصادي للسود حصة التفضيل القابلة للاسترداد بالتزامن مع انشاء نوع من الشركات المعروفة بصفة SPV أو مركبة ذات أغراض خاصة (انظر ١٩٩٩ Stassen and icrsem) بمجرد إبرام الصفقة يقوم الممول بتوفير الأموال إلى SPV في مقابل مزيج من ألاسهم الممتازة واسهم الديون . المجموعة وفقا لحجم الخصم على البيع الاصلي " عادة ما لا يقل عن ١٠% " .

تحصل شركة التمكين الإقتصادي للسود على حقوق التصويت ولكن الممول يتمتع بأداء ألاسهم الأساسية بمعدل عائق معين عادة مايتم التعبير عن معدل العقبة كنسبة مئوية من معدل الإقراض الرئيسي ، على معدل العقبة تذهب العوائد إلى شركة النحل . فى جوهرها مقابل سلسلة من الملكية السوداء وفرصة للمشاركة في نقل حصة كبيرة في أسواق غير سائلة نسبيا تخلى الممول عن نصف نظري من الاتجاه الصعودي للأسهم . واخذ كل المخاطر السلبية ،وكان هذا جيدا في السوق الصعودية ولكن عندما تحولت الأسواق إلى اتجاه الهبوط وارتفعت أسعار الفائدة بسرعة . كما في النصف الثانى من عام ١٩٩٨ ، فشلت توزيعات الأرباح من الإستثمار الأساسي في تغطية معدل العقبة لتفضيلات الديون . تمت اضافة الدين الاضافى إلى راس مال قرض SPV، اجبار شركة التمكين الإقتصادي للسود على جمع النقد أو التخلي عن بعض

ألاسهم الأساسية للممول للتخلى عن الديون وبهذا انهارت العديد من الشركات واتحادات التمكين ذات الرسملة الضعيفة تحت هذا النوع من الضغط في أواخر التسعينيات وفي ٢٠٠٢-٣. هذا يثير أسئلة حول نظام SPV، كان سيناريو الأوقات الجيدة المتمثلة في العائدات دون المخاطرة بالنسبة لمشتركى السيارات الخاصة ،وقد شجع السلبية في شركات التمكين الإقتصادي للسود في وحتي الإهمال حول الطريقة التي تجمعوا بها ونظمت بها ممتلكاتهم . لم يكن لديهم حافز كبير لاضافة قيمة إلى أصولهم باي طريقة مهمة ولكن عوائدهم كانت مقيدة أيضا .

أصبحت المشكلة واضحة جدا في أوائل عام ١٩٩٩ ، وفي اعقاب الانهيار المصغر في النصف الثانى من عام ١٩٩٨ ،كان يتعين على شركات التمكين الإقتصادي للسود في ان تدافع لتجنب تصاعد الديون لمموليها . مما ادي إلى بعض الهزات العامة مثل الفصل الجزئي ل Johnnies عن الاستثمارات الأفريقية الجديدة المحدودة " Enter price volt .131 April 1999" لكنه ذهب اعمق بكثير من العديد من الشركات القابضة لتمكين الإقتصادي للسود الجديدة المتداولة في خصومات كبيرة حقا لاصولها الأساسية .

اصبح قادة الأعمال السود في بعض الأحيان يشعرون بالاحباط والاحراج إزاء احتقارهم إلى المشاركة على المستوى التشغيلي للشركات التي يمتلكونها .

كزعيم أعمال السود Rule chose وضعه في أعقاب أزمة الاستثمارات الأفريقية الجديدة المحدودة مدفوعة أجندة التمكين لدينا من قبل الشركات التي تسعى إلى التعامل معانا إلى جانب المستشارين والممولين المتنوعين الذين يستفيدون في الواقع من هذه المبادرات اكثر من انفسنا غالبا ماتاتى إلى الطاولة في اكثر من نسب السود ونتوقع ان يفعل هذا السحر لنا ناتى قليلا عن

طريق الاستراتيجية خبرة في خطة راس المال للمهارات والصفقات التي نتشارك فيها (صنداى تايمز : بيزنس تايمز ٢٥ ابريل ١٩٩٩) .

في البداية ، نتج عن العديد من صفقات التمكين الإقتصادي للسود وجود راس مزروع كان علية التعرق على جسمة بشكل افضل ، ولكن لم يظهر دائما الميل إلى القيام بذلك ، من الصعب قياس التدابير التي كان عليها نتيجة لشكل محدد من التمكين الإقتصادي للسود SPV، والى اى مدى كان ذلك نتيجة يمكن التنبؤ بها من خلال تبنى مجتمع الأعمال السود " هدم جنوب إفريقيا " . تم تجاهل هذه المشكلات كفترة طويلة لان صفقات التمكين الإقتصادي للسود كانت مريحة للغاية كتدفق صفقة البنوك التجارية الناجحة على كل شيء اخر لفترة من الوقت . لكن البنوك التجارية وشركات التمكين الإقتصادي للسود اضطرت إلى البحث عن طريق الاصحاب السود الجدد للمشاركة بفعالية اكبرفي المخاطر والعائد ، ومن الواضح فى إدارة الأصول التي يتم نقلها ، سعت بعض الشركات المالية إلى تلك الشركات السوداء التي ظهرت من الألف إلى إلياء .اصبحت الشركات السوداء ذات السجل التشغيلي في وضع جيد للاستفادة حتى من صفقات التمكين الإقتصادي للسود من اعلى إلى اسفل مقابل تلك التي كانت لها صلات سياسية فقط .

المشكلة الرئيسية ، انه لم يكن هنالك مايكفي من هذه الشركات السوداء الناجحة لتسهيل استمرار التمكين الإقتصادي للسود سريع الخطى وكان هذا التحدى الرئيسى للحكومة .

لجنة التمكين الإقتصادي للسود هي قانون التمكين السود واسع القاعدة وصندوق التمكين الوطني :.

في نوفمبر ١٩٩٧ منتدى الإدارة السوداء وهو جمعية من كبار المديرين السود تشكلت في الثمانينات، اقترح انشاء لجنة التمكين الإقتصادي للسود. كما أوضح منتدى الإدارة السوداء ،

الدافع وراء انشاء اللجنة هو ان فكرة التمكين الحقيقي على النحو المحدد في جرعة السود لا وجود لها ولا جرعة تعريف مشترك أو معيار "لجنة التمكين الإقتصادي للسود ٢٠٠١: ٤." لم تكن هناك معايير أو معايير مقبولة للتمكين ، كانت المنظمات تتعايش مع تقدمها والتي خلقت ظروفا مثالية لجميع أنواع الانتهازية .

المجتمع ككل بحاجة إلى منهج منظم . وبعد شهر من مؤتمرها مافيكنيج ، صدق المؤتمر الوطني الأفريقي على موقف منتدى الإدارة السوداء وولاية اللجنة ، التي أصبحت تعرف باسم لجنة التمكين الإقتصادي للسود " سيريل راما فوسا " المنظم السابق لعمال المناجم ومسؤول وكبير مفاوضي المؤتمر الوطني الأفريقي، الذى ترك البرلمان ودخلت اعمالة في عام ١٩٩٦ ، تم تعيينه رئيسا للجنة مع العديد من كبار رجال الأعمال السود فى اللجنة.

بعد ثلاث سنوات وبعد مناقشات مكثفة مع السياسيين ومجتمع الأعمال نشرت اللجنة تقريرها . تبنت لجنة التمكين الإقتصادي للسود نهجا "عريض القاعدة " للتمكين الإقتصادي للسود. كان حول التدريب وتطوير الأعمال الصغيرة والنمو الإقتصادي والوصول إلى الخدمات المالية. بالإضافة إلى قضايا الملكية والمشتريات.

كما قال الرئيس مبيكى ذات مرة ، كان جزء من مهمة لجنة قضايا التمكين الإقتصادي للسود " للإجابة على السؤال . كيف يمكننا تشجيع تشكيل برجوازية سوداء تلتزم بنفسها وتسهم في التمكين الإقتصادي للسود (مبيكى ١٩٩٩) .

اختار المؤتمر الوطني الأفريقي موضوع التمكين على نطاق واسع في قراره المفصل والموضوعي حول التمكين الإقتصادي للسود في مؤتمره الخماسي الذي انعقد في ديسمبر ٢٠٠٢. كانت الحكومة مستعدة أخيرا لإطلاق استراتيجية شاملة للتمكين الإقتصادي للسود. نشرت وزارة التجارة

والصناعة ورقة سياسات في مارس ٢٠٠٣ . في ابريل تم تعيين وزير التجارة والصناعة في لجنة استشارية لمساعدته في وضع اللمسات الأخيرة على مشروع قانوني .

وفي سبتمبر ٢٠٠٣ ، مر قانون التمكين الإقتصادي للسود العريض القاعدة عبر البرلمان إلى إشادة عالمية تقريبا . وقع الرئيس مبيكى مشروع القانون ليصبح قانونا في يناير ٢٠٠٤.

تطور المفهوم العريض إلى فكرة بطاقة تسجيل متوازنة لتقييم أداء قطاعات الصناعة والشركات فيما يتعلق بمجموعة واسعة من أهداف التمكين (وزارة التجارة والصناعة ٢٠٠٣ : الملحق أ) . بينما أيدت معظم أحزاب المعارضة مشروع القانون، عارض التحالف الديمقراطي المحافظ لمشروع القانون على اساس انه كان يهدف إلى تشجيع سياسات المحسوبية والمحسوبية من قبل الحزب الحاكم (يوم العمل ٥سبتمبر ٢٠٠٣) .

تثير بعض الصفقات مسالة السهولة التي ينتقل بها كبار المسؤولين الحكوميين والسياسيين من خلال الباب الدوار لمناصب قوية في القطاع الخاص ، فى كثير من الأحيان في الشركات المرتبطة ارتباطا وثيقا بالمحافظ فى الحكومة . طريق المدير العام السابق لقسم الاتصالات إلى أعمال تكنولوجيا المعلومات الرئيسية . ثم ادى دوره كزعيم كونسو رثيوم لشراء قطعة من ألاسهم في Telekomإلى إثارة بعض الحواجب خلال عام ٢٠٠٤ . لم يكن هذا حديثا معزولا . فقد انتقل العديد من كبار المسؤولين والسياسيين إلى القطاع الخاص. لا ينبغي ان يكون هذا مفاجئا . كما هو الحال في اى ثورة ديمقراطية . اجتذب الكفاح ضد الفصل العنصري الكثير من افضل والع الناس .

من كان المجتمعات الطبيعية أساتذة قادة الأعمال أو المهنيين ، عندما نال القوميون الافريكان السلطة عام ١٩٤٨ ، في تغيير اقل ديمقراطية للنظام . بالنسبة لكثير من الافريكانيين كانت

السياسة أو الخدمة المدنية طريقا إلى القطاع الخاص. سيكون هناك مايدعو للقلق اكثر اذا لم يتم اتباع هذا المسار في جنوب إفريقيا. اصبح التمييز الواضح بين مقاطعة السلطة السياسية ومقاطعة القوة الإقتصادية راسخا للان .

على عكس الوضع في العديد من البلدات الأفريقية ذات القطاعات الخاصة الضعيفة ، القضية الأخلاقية هى اكثر دقة ، طريقة الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص مناقشة لم تختتم بعد فى جنوب إفريقيا. وان لم يكن على نطاق واسع مثل إقتراح لجنة التمكين الإقتصادي للسود. تتأثر خاص من قبل مؤيدى النقابات العمالية في صفوفها ، يستلزم قانون التمكين الإقتصادي للسود سلسلة قوية من المساواة في وصف أهداف القانون ، كان للعناصر الملموسة للقانون أربعة عناصر رئيسية: انشاء مجلس استشاري للتمكين الإقتصادي للسود يراسه الرئيس لاستعراض تنفيذ القانون ؛ التزام بان يصدر وزير التجارة والصناعة وثيقة استراتيجية لتحديد معالم السياسة، تفويض الوزير لنشر مدونات الممارسات الجيدة لتنفيذ السياسة . وكان الوزير ملزما بنشر الجرائد الحكومية في مواثيق التحول المتفق عليها في القطاعات الصناعية (قانون التمكين الإقتصادي للسود العريض القاعدة رقم ٥٣ لعام ٢٠٠٣)

لم يكن من المتوقع ان يكون هناك ميثاق تمكين لكل قطاع ، القطاعات الرئيسية فقط (مثل التعدين) تلك التي لها علاقة تجارية كبيرة مع الحكومة (مثل تكنولوجيا المعلومات)، أو تلك التي تعمل بموجب لوائح حكومية كبيرة (مثل قطاع المشروبات الكحولية) ، ستطور مواثيق التحول أو التمكين .

الميثاق في الاساس اتفاقية تغطي القطاع الصناعي، تلزم الشركات في القطاع بتحقيق مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية محددة، عادة. بما في ذلك العناصر الرئيسية لبطاقة التمكين

الإقتصادي للسود. تكوين مستويات ملكية ألاسهم ، إدارة مهارات التوظيف ، تطوير مهارات الشراء ، تطوير المشاريع التفضيلية (عادة مايكون المقاولون يملكون السود) ، وكذلك أهداف الصناعة المحدودة .

اول ميثاق يتم إطلاقة هو ميثاق صناعة الوقود السائل الذى تم توقيعه في جوهانسبرج في نوفمبر ٢٠٠٢ . ولكن ليس قبل ان يتم تسريب المسودة الحكومية الأولى للميثاق مما إلى فقدان الثقة بشكل مفاجئ وهام في اسهم التعدين في جنوب إفريقيا. اضطر وزير المعادن والطاقة إلى قيادة حملة تواصل مكثفة على الميثاق واستراتيجية التمكين الإقتصادي للسود بشكل عام للبدء في استعادة الثقة في اسهم جنوب إفريقيا. الميثاق الرئيسي التإلى كان ميثاق القطاع المالى الذى صدر في أكتوبر ٢٠٠٣، على الرغم من ان تفاصيل التنفيذ يجب تأكيدها خلال العام المقبل أو نحو ذلك .بدات العديد من عمليات الاستئجار الأخرى في عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، وبالفعل انتشرت عملية الاستئجار على نطاق أوسع مما توقعتة الحكومة اصلا . ما يبدو ان هذا يعكس رغبة كل قطاع صناعي في ان يكون لديه قواعد واهداف تمكين اقتصادي اسود وذات صلة ، بدلا من العمل ضمن النطاق الواسع للقانون. عملت تجربة الميثاق للحكومة والقطاع الخاص انة ليس من الضروري فقط وضع مواثيق محددة للصناعة ، لكن عملية تطوير الميثاق تباينت بشكل كبير من قطاع لآخر . في بعض القطاعات تولت الحكومة القيادة، في بلدان أخرى ، سعى لاعبو الصناعة البيض والسود إلى القيام بمعظم العمل في الميثاق ، ولم يدخل الحكومة الا في المناقشات عندما كانت قد تقدمت بالفعل على الطريق المؤدي إلى التنمية . يعد التمويل احد المكونات الرئيسية لبرنامج التمكين الإقتصادي للسود الناجح ، كيف يمكن نقل الملكية وجميع أنواع الأصول الإقتصادية إلى السود الذين لم يتمكنوا من تجميع الأصول القابلة للتسوق كنتيجة لنظام الفصل العنصري؟

توجد قيود واضحة على مقدمي الرعاية الخاصة ورعايتهم لصفقات التمكين من قبل الشركات التي يتم تقاسمها مع القيمة المدمرة وبالتالى يجب ان تكون محدودة. في بعض الحالات يحقق شركاء التمكين قيمة للشركة التي تتم مشاركتها ويمكن اعتبار ذلك بمثابة إضفاء الشرعية على خصم ألاسهم المصدرة لشركاء التمكين . ولكن حتي مع اخذ هذا في الاعتبار ، هناك قدر كبير من التمويل المستحق . في حالة MetLife وفي العديد من المعاملات الأخرى، ساعدت مؤسسة التنمية الصناعية في تمويل الصفقة، ولكن مع وجود أصول صافية تبلغ حوالى ٢٥ مليار راند ومجموعة أخرى من المسؤوليات في ولايتها ، فان قدرة مؤسسة التنمية الصناعية على تمويل التمكين الإقتصادي للسود محدودة.

في وقت متاخر من تشريع حكومة مانديلا لصندوق التمكين الوطني تم الانتهاء ، كانت الفكرة وراء هذا الصندوق هي ان الحكومة بحاجة إلى أداة لتمكين الأشخاص العاديين المحرومين تاريخيا من ان يكونوا محددين للاستفادة من ثمرة الخصخصة والاستفادة من فرص التمكين الإقتصادي.

أهداف الخصخصة للتمكين الإقتصادي للسود :

كان للخصخصة ثلاثة أهداف رئيسية في جنوب إفريقيا الأهداف التي أثبتت في بعض الأحيان انها غير متوافقة بشكل متبادل. الاول كان للمساعدة في تقليل العجز في الميزانية الوطنية ، الجزء الأكبر من عائدات الخصخصة (حوالى ٢٦ مليار راند من اجمالى ٣٦ مليار راند بحلول نهاية عام ٢٠٠٤) ذهبت مباشرة إلى وزارة الخزانة. ليس من دون بعض المناوشات بين وزير المالية ووزراء المحافظة المتاثرة بالخصخصة. (على سبيل المثال النقل أو الاتصالات) الذين

يعتقدون انه ينبغى اعادة استثمار الأموال في هذا القطاع . في كثير من الحالات على الرغم من ان عقد الخصخصة كان مشروطا بالمالكين الجدد أو المساهمين الذين يساهمون في استثمارات جديدة كبيرة في المجال الذى كانت الشركة المخصصة مسؤولة عنة.

طلب من شركة الاتصالات الوطنية شبهة المخصصة Telekom ان تضع مليوني خط هاتف جديد كشرط لمقدمي العروض الناجحين كانت الخدمات أو البنية التحتية الجديدة موجهة بشكل عام إلى الفقراء . اعادة توزيع الخدمات والبنية التحتية هي الهدف الثانى للخصخصة. الهدف الثالث من الخصخصة هو تحسين كفاءة الإقتصاد. لذلك على سبيل المثال كانت عملية خصخصة شركة Telekomمصحوبة بإزالة احتكارات Telekom على الخطوط الثابتة والاتصالات الخارجية في الخارج . لكن تأخرت لمدة خمس سنوات لمنح Telekom فرصة للتحضير للمنافسة وتلبية متطلبات التوزيع . في الممارسة العملية أدى عدم اليقين التنظيمي إلى السماح لشركة Telekom بالحفاظ على احتكارها لفترة أطول مما كان مخططاً لة في الأصل .

بالإضافة إلى تلك الأهداف الثلاثة التي تسدد خدمات الدين الوطني التي تقدم الخدمات وتحسين الكفاءات الإقتصادية ظهر هدف رابع اكثر تحديدا لتجربة جنوب إفريقيا، كان من الممكن للأفراد والمجتمعات المحرومة تاريخيا ان يستغلوا فرصة الخصخصة للوصول إلى بعض الثروة التي منعوا منها ، كان على الخصخصة ان تشمل إعادة توزيع الثروة في جنوب إفريقيا، ولكن ماذا يعنى هذا ؟ هل يعنى ان الأفراد سيتم منحهم الإنصاف ، واذا كان الأمر كذلك كيف سيتم توزيع ألاسهم لتجنب انتقادات المحسوبية؟ . وماذا عن أصحاب المشاريع الصغيرة الذين يحتاجون إلى راس المال لتنمية شركاتهم بدلا من استكمال دخلهم أو معاشهم ؟. أخيرا من الذى كان سيدفع ثمنه :هل هو المالك الجديد للمستهلكين أم دافع الضرائب ؟

في النهاية تم العثور على حل معقد إلى حد ما ، سيتم بيع تلك الكسور من الشركات التي تمت خصخصتها والتي كانت مخصصة المحرومين تاريخيا (عادة حوإلى ١٠% من الجزء المباع) إلى صندوق ائتمان ، التي من شأنها ان تعتمد على أموال الدولة (أموال دافعى الضرائب) لدفع ثمن ألاسهم ، وكان ألاسهم التي تم تخصيصها بحلول أوائل عام ١٩٩٩ :١٠% من Telekomعند ١.٨ مليار ريال ؛١٥% من شركة صن اير بقيمة ٧.٥ مليون راند ، ١٠% من شركة المطارات بحوالي ٤٠٠ مليون راند و ١٥% من A venture(مدير منتجع العطلات) ١٣ مليون راند (, Cargill 1999الفصل ١٧) . تم انشاء الصندوق الاستئمانى بموجب تشريع محدد في عام ١٩٩٨ (قانون صندوق التمكين الوطني رقم ١٠٥ لعام ١٩٩٨) . تتقاسم الثقة هذه الثروة بثلاث طرق : أولا : سيكون هناك صندوق لإدارة المحافظ ، التي من شانها إدارة الطرود الكبيرة النادرة من ألاسهم التي سيتم بيعها في نهاية المطاف إلى الشركات السوداء أو الاتحادات . ثانيا : سيتم ادراج بعض ألاسهم من صندوق راس المال الاستثماري . حيث سيتم استخدام الأصول لدعم ضخ راس المال في الشركات السوداء الصغيرة الناشئة . ثالثا: سيتم تحويل بعض الأصول إلى صندوق استثمار / صندوق استثمار مشترك . مما يشجع المستثمرين السود الأصغر على شراء وحدات بأسعار مخفضة لا يمكن تداولها لفترة من الزمن لتشجيع عادات الادخار و الاستثمار . في حالة الصندوقين الأخيرين ، من الواضح ان المحافظ يجب ان تكون متنوعة من اجل منحهم مزيدا من الاستقرار والتوازن . يمكن ان يصبح صندوق راس المال الاستثماري شركة مشتركة مع شركاء من القطاع الخاص اذا ثبت أنه قادر على اختيار آفاق عالية الإمكانيات .

في الممارسة العملية لم تنجح بالضبط بهذه الطريقة ، كانت ألاسهم الوحيدة التي نقلها إلى المنتدى الإقتصادي الوطني ١.٥% من MTN(مشغل الهاتف الخلوى الثانى) . نقل بقيمة

١٧ مليون راند، قدمت الحكومة مبلغ ١٤ ريال اضافي كجزء من التزام المنتدى الإقتصادي الوطني بمبلغ ١٠٠ مليون ريال برازيلي لصندوق راس المال الاستثماري المسمى المنتدى الإقتصادي الوطني Ventures Trust وهو مشروع مشترك بين المنتدى الإقتصادي الوطني ومؤسسةالتنمية الصناعية.

لم يتم نقل ألاسهم المتبقية إلى المنتدى الإقتصادي الوطني لأسباب متنوعة ولكن بشكل رئيسي لانه حتي عدة سنوات من العمليات ، فقد فشل في اقناع اى شخص انه يمكن ان يقدم مساهمة جادة في التمكين ، تم تمكين الرئيس التنفيذي الجديد في أكتوبر ٢٠٠٣ لقبه ، الرئيس التنفيذي الجديد هو سيدنى مارى ، وهي رياضية سوداء هاجرت إلى الولايات المتحدة خلال عهد التفرقة العنصرية للتنافس كعدائية متوسطة المسافة ، احتلت مارى واحدة من اعظم الرياضيين في جنوب إفريقيا الرقم القياسي العالمي لمسافة ١٥٠٠ متر في أوائل الثمانينات، عادت ماري إلى جنوب إفريقيا في التسعينيات في القطاع المإلى وبحلول عام ٢٠٠٣ كانت ضابطا كبيرا في بورصة جوهانسبرج وكان مستشارا خاصا لوزير الصناعة والتجارة إليك اروين.

بعد تعيين ماري في منصب الرئيس التنفيذي، التزمت الحكومة بإعادة رسملة المنتدى الإقتصادي الوطني بضخ ملياري ريال ، كان هذا جزءا من ١٠ مليار راند . اشار وزير المالية في خطابة لميزانية عام ٢٠٠٣ إلى تخصيص التمكين الإقتصادي للسود ، سيشمل المنتدى الإقتصادي الوطني الجديد أربعة مجالات رئيسية لخدمات الاعتماد والاستشارات لتحسين المعايير والمعلومات الخاصة بتمكين اقتصادي اسود " راس المال الاستثماري " لصندوق راس المال الاستثماري للشركات الصغيرة، صندوق راس المال الاستثمار في مؤسسات التمكين الإقتصادي للسود التي تسعي إلى ادراج في بورصة جوهانسبرج. للأسف ، تم تعليق ماري من منصبها

متهمة بالتواطؤ في بعض المعاملات غير القانونية بعد ستة أشهر فقط من بدء ولايتها . وهي حلقة اسف أخري في تاريخ المنتدى الإقتصادي الوطني.

بالإضافة إلى المنتدى الإقتصادي الوطني الذي اعلن وزير المالية عن توسيع صندوق Isibaya للمؤسسة العامة للاستثمار . المؤسسة العامة للاستثمار مسؤولة عن استثمار اكثر من ٤٠٠ مليار راند لصالح الحكومة التي ينتمى معظمها إلى صندوق معاشات موظفي الحكومة. تم انشاء صندوق Isibaya للاستثمار مايصل إلى ٣٠٥% من أموال المؤسسة العامة للاستثمار في استثمارات مسؤولة اجتماعيا بما في ذلك تمويل صفقات التمكين الإقتصادي للسود بشكل تشير التقارير أنه سيتم استثمار حوالى ٢ مليار راند في الأعمال الصغيرة والمتوسطة للتمكين الإقتصادي للسود بين عامى ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧ ولكن الصندوق كان بطيئا في العثور على اقدامة . (City press :Business 13 June 2004)

التحدى المتمثل في تمويل صفقات التمكين الإقتصادي للسود هو تحد خطير للغاية . تمكين DEX وهي شركة استشارية للتمكين تم تقديرها في أوائل عام ٢٠٠٥ والتي من شانها ان تكلف حوإلى ٣٨٩ راند في تمويل الملكية السوداء إلى ٢٥% من بورصة جوهانسبرج (تمكين DEX 2005: 3) . المنافسة على استخدام الأموال هي خطط الاستثمار المتنامية للقطاع العام والقطاع الخاص ، كانت احدى أعراض هذا الصراع حجة مطولة في عملية الفصل في القطاع المالى حول تخصيص الأموال التي خصصتها المؤسسات المالية من حيث ميثاق الاستثمار . مقدار الأموال التي يجب استخدامها للاستثمار في الإسكان للفقراء كم لاستثمار البنية التحتية من قبل القطاع العام ومقدار التمكين؟ ومع ذلك حتي لوتم تخصيص كامل المبلغ الذي وضعه ميثاق القطاع المالى للتمكين . كان يمكن ان يكون اقل من ثلث المبلغ المقدر من DEX اللازم لتمويل شراء ربع بورصة جوهانسبرج فقط .

نتائج التمكين الإقتصادي للسود:.

ليس من السهل قياسي نتائج سياسات وبرامج التمكين الإقتصادي للسود. العديد من النتائج ليست قابلة للقياس بالضرورة بعبارات مباشرة يمكن للمرء ان يفصح تدابير موضوعية مثل عدد المديرين السود المسجلين من قبل وزارة العمل ومدى ملكية السود للشركات المدرجة في بورصة جوهانسبرج. ولكن هذا سيكون رقم تمثيلي وليس حسابا كاملا . على سبيل المثال في قطاع البترول ، لم يتم ادراج معظم الشركات في جوهانسبرج، وبالتالى فان حصص ٢٥% من كل من Caltex , BP , Total south Africa, Shall ، التي تم بيعها لشركاء التمكين لن تنعكس في نتائجها استطلاع اجرتة جوهانسبرج للأوراق المالية المتبادلة .

بالإضافة إلى ذلك ، يمكن ان يتأثر القياس بمجموعة من التفسيرات حول ماهية التمكين الإقتصادي للسود بشكل. بالنسبة لبعض المحللين (على سبيل المثال التمكين DEX) يتم قياس التحكم في التمكين الإقتصادي في سوق جوهانسبرج للأوراق المالية من خلال حساب لجميع ألاسهم المملوكة للتمكين الإقتصادي، بينما بالنسبة للآخرين (على سبيل المثال Business Map Foundation) ، يتم حساب الشركات التي تسيطر عليها التمكين الإقتصادي للسود فقط . بالإضافة إلى ان اقرار قانون التمكين الإقتصادي للسود المتصاعد يعنى موجة جديدة من صفقات التمكين الإقتصادي للسود التي بدات في عام ٢٠٠٠ مع التوقيع على الميثاق الاول وهذا من المرجح ان يستمر ل عقد . قال محلل بشركة نوموارا للأوراق المالية في عام ١٩٩٨ انه من المرجح ان يهيمن التمكين الإقتصادي للسود على بورصة جوهانسبرج للاعوام ١٠-١٥ القادمة .

تشير الوتيرة المستمرة في تسريع مؤسسة خريطة الأعمال إلى ان عام ٢٠٠٣ كان عاما قياسيا الصفقات التمكين الإقتصادي للسود التي تزيد قيمتها على ٣٠ مليار راند BBQ ، المجلد ٧ ، العداد ، ٢٠٠٤: ١.١) قياس التمكين الإقتصادي للسود في جنوب إفريقيا هو مثل محاولة لضرب هدف سريع الحركة .

ومع ذلك ، فان امتداد الملكية السوداء في الإقتصاد يتقدم ببطء إلى حد ما ، من حيث الملكية المباشرة ، كان السود لا يزالون يمتلكون حوالى ١.٦% فقط من بورصة جوهانسبرج بحلول سبتمبر ٢٠٠٣، وحصلوا على ١٤.١% من خلال مستثمرين من المؤسسات (Financial Mail Top Empower companies April 2004:10)

يتم الاحتفاظ بأكثر من ٩٠% من ثروات التمكين الإقتصادي للسود في السوق بشكل غير مباشر من خلال المؤسسات و PIC (الوكالة المسؤولة عن استثمار الأصول المالية الحكومية مثل صناديق التقاعد) تمتلك ٥٨.٨% من ذلك. غالبية استثمارات التمكين الإقتصادي للسود. ٦٨.٩% يتم استثمارها في الموارد والقطاع المالى . وهذا يتماشي مع حقيقة ان هذين القطاعين بشكلان ٧٠% من القيمة السوقية في بورصة جوهانسبرج (Empower DEX 2003) .

اذا نظرنا إلى مجلس إدارة اكبر ١٠٠ شركة في جوهانسبرج، لم يكن هناك سوى ١٤ (١٠٢% من اجمالى) من السوق في عام ١٩٩٢ . بحلول عام ٢٠٠٢ كان هناك ١٥٦ مديرا اسود . ١٣% من مجموع المديرين، في عام ٢٠٠٢ كان هناك ٢٤ مديرا تنفيذيا اسودا يمثلون ٥.٢% من اجمالى المديرين التنفيذيين مقارنة بمدير تنفيذي واحد (٠.٢%) في عام ١٩٩٢ من بين افضل ١٠٠ شركة ، كان ٧١ منهم يتمتعون بتمثيل اسود في مجالسهم (Empower DEX 2003) .

اذا نظريا إلى بورصة جوهانسبرج ككل ، كان هناك ٤٣٥ مديرا اسود في سبتمبر ٢٠٠٤ مقارنة ب ٤٣٢ في عام ٢٠٠٣ ، ١٦.٦ % من المجموعة . فقط ٧٠٧% من المدرين التنفيذيين كانوا من السود . ٣.٢% فقط من جميع المديرين كانوا من النساء السود و ٠.٨% فقط من المديرين التنفيذيين. ٤% فقط من اللوحات بها غالبيه المديرين السود و٦٤% من اللوحات ليس بها مدراء اسود على الإطلاق (Empower DEX 2005) .

من اجل العمل الإيجابي في مكان العمل، فان اداة قياس التاريخ يتم اطلاقها باختصار بموجب قانون المساواة في العمل لعام ١٩٩٨ ، وهي متاحة فقط للفترة منذ عام ٢٠٠٠. يتم احراز تقدم مطرد في مجال المساواة في التوظيف في القطاع الخاص في حين ان القطاع العام اصبح يمثل السكان .

في القطاع العام، كان ٧٢.٥% من الموظفين أفارقة و ٣.٦% هنديون و ٨.٩% ملونون و ١٤.٧% من البيض في ٣١ مارس ٢٠٠٣ .

فيما يتعلق بنوع الجنس ، كان ٥٢.٥% من الموظفين العموميين من الإناث و ٤٧.٥% من الذكور على مستوى الإدارة العليا ، ٥٦% من إفريقيا و ٨.٢% من الهند و ١.١% الملونين و ٢٥.٦% من البيض . كان التوزيع الجنسانى للإدارة العليا ، ٢٢.١% اناث و ٧٧.٩% ذكور . كما توضح البيانات ، تم تحقيق خطوات كبيرة في مجال المساواة في التوظيف داخل القطاع العام ، على الرغم من ان التحيز بين الجنسين في الإدارة العليا لا يزال منحرفا لصالح الذكور .

تكوين مجلس إدارة الشركات المملوكة للدول بحلول أواخر عام ٢٠٠٣ ، ٦٣% افريقية ، ٢.٥% هندى ، ٩.٩% ملون ، ٢٤.٧% ابيض . فيما يتعلق بنوع الجنس، كان ٧٦.٥% من الذكور ، ٢٣.٥% من الإناث . في مستويات الإدارة العليا، كان ٥٦.٥% من البيض ، و ٤٣.٥% من

السود مع تفصيل الجنس بنسبة ٧٥% من الذكور و ٢٥% من الإناث . مرة أخرى قد يكون من الأنصاف القول ان مجالس الإدارة والإدارة العليا للمؤسسات المملوكة للدولة أصبحت اكثر تمثيلا مع التحذير من تأخر المساواة بين الجنسين .

إذا نظرنا إلى المستويات العليا لفئات الاحتلال على النحو المحدد في تعداد عام ٢٠٠١ ، وجدنا في جنوب إفريقيا ان السود يشكلون ٦١% من جميع المهنيين ، الفنيون والمهنيون المشاركون و ٤٤% من المناصب الإدارية في الإقتصاد (إحصائيات جنوب إفريقيا ٢٠٠٣)

بالنظر إلى القطاع الخاص بمفردة يتم تحقيق ذلك في ان ٢٢% من المدراء الجدد في عام ٢٠٠٠ كانوا أفارقة و ٤٧% من جميع الفرص الترويجية الجديدة ذهبت إلى المدراء الافارقة . لكن التقدم بطيء، بحلول عام ٢٠٠١ كان ١٣% فقط من كبار المدراء من السود و ١٦% فقط من كبار المدراء علاوة على ذلك ، فقد تحسنت كل فئة بنسبة ١% فقط منذ عام ٢٠٠٠ ، على المستوى المهنى للإدارة المتوسطة يكون التقدم أبطأ. التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين بطيء بالمثل في القطاع الخاص، حيث بلغت نسبة الإناث ١١% فقط من الإدارة العليا في عام ٢٠٠١ و ١٨% من الإدارة العليا، بالنسبة للفئتين وللمهنيين المتوسطيين ، يكون معدل التقدم السنوى بطيئا للغاية بين ١% و ١.٧% .

هذه الصفحة تركت فارغة عن عمد

الفصل السابع

الإقتصاديين والتحرى المتمثل في نمو أسرع

استمرار اثنين من الإقتصادات

ملاحظات :.

١- بشكل عام ان استخدام العمل " السود " يعنى غير البيض . تعرض جميع " غير البيض " للتمييز الإقتصادي، لكن التمييز الإقتصادي كان اشد على الافارقة السود ، مقارنة ب " الألوان " و " الهنود ".

٢- يتم سرد هذه القصة بوضح من خلال عيون احد المزارعين الافارقة في فيلم Charless seed is Mine :The life of kasMaine وهو شريك جنوب إفريقيا ١٩٨٥-١٨٩٤ (١٩٩٦) .

٣- نظر ديفيز (١٩٧٩) للاطلاع على منهج تحليل الفصل : هورويتز (١٩٦٧) لحساب محافظ اقتصاديا لكن معاد لافريكانر ولسبب مابين ليبتون (١٩٨٦) .

٤- انا مدين جدا للفصل من ستاسن وكيرش (١٩٩٩) ومنشور (١٩٩٩) Cargillككل لهذا القسم من الفصل ٦.

٥- انظر سابقا في هذا الفصل وتوقع حدوث هذه المشكلة في لويس (١٩٩٥ : ١٧٢) .

في ٢٤ أغسطس ٢٠٠٣، كتب الرئيس ثابو مبيكى الأسطر التالية في رسالته الأسبوعية المنشورة في النشرات الإلكترونية للمؤتمر الوطني الأفريقي.

يقال في بعض الأحيان ان ارتفعت معدلات النمو الإقتصادي بنسبة ٦% فما فوق سوف يؤدى من تلقاء نفسه إلى خفض مستويات البطالة في بلدنا . هذا جزء من إقتراح حول تأثير مايسمى بالتدريج التلقائى والذى يزعم أنه سيؤثر على " الإقتصاد العالمي الثالث " نتيجة " اول اقتصاد عالمى " قوى .

لا شى من هذا صحيح ، الحقيقة هى ان أولئك الذين سيتاثرون بشكل إيجابي كما هو متوقع من هذه النظريات هم أولئك الذين يمكن تحديدهم بشكل أساسي بسبب مهاراتهم على انهم ينتمون بالفعل إلى " الإقتصاد العالمي الاول"

لذلك فان المهمة التي نواجهها هي وضع وتنفيذ استراتيجية التدخل في " اقتصاد العالم الثالث" وعدم افتراض ان التدخلات التي نقوم بها فيما يتعلق ب " الإقتصاد العالمي الاول" ذات صلة بالضرورة الأولوية السابقة.

الغرض من اعمالنا للتأثير على " اقتصاد العالم الثالث " يجب ان يكون تحويل هذا الإقتصاد حتي تضع حدا للتخلف والتهميش. وبالتإلى سنكون قادرين على مواجهة التحدى المتمثل في القضاء على الفقر بطريقة مستدامة مع تطوير "الإقتصاد العالمي الثالث " بحيث يصبح جزءا من "الإقتصاد العالمي الاول " مبيكى ٢٠٠٣

لم تكن هذه المرة الأولى التي يعترف فيها المؤتمر الوطني الأفريقي بمدى الفقر وعدم المساواة في جنوب إفريقيا، وقال ان هذة المشاكل ستظل قائمة بدون إجراءات حكومية. ولكنه كان اقوى شكل من أشكال التعبير عن هذا الموقف منذ ان كتب برنامج اعادة الإعمار والتنمية قبل حوإلى ١٠ سنوات . كان تأثير ادخال نموذج "الإقتصاديين " في منتصف عام ٢٠٠٣ هو اعادة تركيز انتباه الحكومة والمؤتمر الوطني الأفريقي على استمرارية الفقر وعدم المساواة.

مالذى يمكن فعلة اكثر لمواجهة هذا التحدى الاجتماعي والسياسي ؟ وكيف تندرج معالجة هذا التحدى في مقاربة شاملة متماسكة للتنمية الإقتصادية والاجتماعية؟

كان النهج الذى اتبعه المؤتمر الوطني الأفريقي في انتخابات ابريل ٢٠٠٤ غير معتاد بالنسبة للحزب الحاكم. في حين ان المنظمة ضاعت القليل من الفرص للاحتفال بتحقيق " ١٠ سنوات من الحرية " .في عام ٢٠٠٤ الا انها لم تكن خائفة من تسليط الضوء على خيبات الأمل الاجتماعية والإقتصادية لعصر الحرية .

قضى قادة الحزب الكثير من الحملات في تحديد احتياجات الفئات المحرومة . لقد ركز الرئيس مبيكى الانتباه على محنة الإعداد المتزايدة من البيض الذين يعانون من الفقر والعاطلين عن العمل .

أبرز بيان المؤتمر الوطني الأفريقي:.

محنة العاطلين عن العمل :.

خلق الإقتصاد ٢ مليون وظيفة جديدة صافية منذ عام ١٩٩٥ لكن عدد الأشخاص الذين يبحثون عن عمل زاد زيادة حادة، فقد العديد من العمال وظائفهم ، وقد تاثر الكثيرون سلبا جراء الايذاء والاستعانة بمصادر خارجية . نتيجة لذلك لا يوجد الكثير من

جنوب إفريقيا ممن لا توجد لديهم وظائف ، أو ان الفقر الكريم في العمل الحر لا يزال حقيقة واقعة بالنسبة للملايين ، حيث ان العديد منهم لا يتمتعون بمهارات مناسبة بينما لا يستطيع الكثيرون الحصول على ائتمان لبدء أو تحسين أعمالهم (المؤتمر الوطني الأفريقي ٢٠٠٤) .

تم طرح نقاط مماثلة حول جودة الخدمات المقدمة للجماهير حول تحديات الجريمة والمرض وظروف الشباب والنساء . سعت المنظمة التفويض زيادة وتحسين تدخلات الحكومة ، لقد اعتقدت ان نجاحاتها على مدى السنوات العشر الأولى ستعطيها مصداقية كافية لتبقي الخيار الشعبي للمحرومين . كما فاز بأغلبية متزايدة من ٧٠% من الناخبين استراتيجيتها كانت ناجحة بشكل واضح.

الأهداف التي حددتها الحكومة الجديدة لنفسها شملت :

خفض معدل الفقر والبطالة إلى النصف .

تحسين مهارات تقديم الخدمات .

وتحسين جودة الخدمات الحكومية وإمكانية الوصول إلىها .

دحر الأمراض بما في ذلك فيروس المناعة البشرية والايدز والسل والملاريا .

والحد من الفساد وعدد من الجرائم الخطيرة ذات الأولوية. تشمل الجرائم ذات الأولوية التي حدها وزير الأمن والسلامة عمليات الاختطاف النقدية في عمليات السطو العابر والجرائم التي تنطوي على عنف مثل الاغتصاب والقتل وإساءة معاملة الأطفال.

الإنجازات الإقتصادية لل ١٠ سنوات الأولى :.

إنجازات السنوات العشر الأولى كانت كبيرة ، استقرت سياسات الإقتصاد الكلى في اقتصاد غير مستقر للغاية ، انخفض العجز المالي من ٩.١% في عام ١٩٩٣ إلى ٢.٥% أو اقل في عام ٢٠٠. انخفضت ديون القطاع العام من ٦٤% من الناتج المحلي الإجماليى في عام ٢٠٠٤ . تحسنت الإدارة المالية العامة إلى درجة ان وزير المالية لديه الان مجال للشروع في استراتيجيات توسيعية طموحة نسبيا لرفع الديون بمعدلات اكثر بكثير بسبب التحسينات الكبيرة في التصنيفات الائتمانية السيادية لجنوب إفريقيا.

حققت السياسة النقدية نجاحات كبيرة أيضا . في عام ٢٠٠٤، انخفض معدل التضخم إلى ادني مستوى لة منذ عام ١٩٥٩ ، وتمكن محافظ البنك الاحتياطي لجنوب إفريقيا من خفض أسعار الفائدة الاسمية إلى ادني مستوى له منذ أوائل الثمانينات.

علاوة على ذلك، تم التخلص من تراكم كامل بقيمة ٢٥ مليار دولار أمريكي في دفتر المعاملات الأجل ونمو احتياطيات البنك المركزي بشكل مطرد حيث بلغ اجمإلى الاحتياطيات نحو ١٥.١ مليار دولار أمريكي بحلول يناير ٢٠٠٥ وصافي احتياطاتها ٣.٥ مليار دولار أمريكي اقل .

بالإضافة إلى ذلك، تم تحقيق إصلاح تجارى رئيسي ، حيث انخفض مستوى التعريفات غير الزراعية إلى اقل من ٥% كما تنوعت الواردات والصادرات إلى ماهو ابعد من المنتجات المعدنية الخام وشبه المصنعة. يبدو ان النتيجة كان لها تأثير إيجابي كبير على اجمإلى إنتاجية العوامل وبالتالي على قدرة الإقتصاد على النمو (Cassini et Al 2002) . كما ساهم في مكافحة التضخم حيث ان الواردات كانت رخيصة وواجه بعض الموردين المحليين منافسة حقيقية.

من الناحية القطاعية، القصة مختلطة ، بعض القطاعات الأكثر نجاحا كان قطاع السيارات حيث نمت الصادرات من لا شئ تقريبا إلى مابين ١٢٠٠٠٠و ١٨٠٠٠٠ سيارة سنويا (حسب سعر الصرف) صناعة النبيذ وقطاع السياحة . ازدهر تعدين البلاتين لكن هذا كان استجابة للتسوق وليس نتيجة لتدخلات السياسة .

في مجال تطوير المهارات ، تم انشاء نظام وطني جديد طموح للغاية بنجاح متزايد ، تحول نظام الابتكار الوطني نحو اتجاه تنازلي في البحث والتطوير . حقق التمكين الإقتصادي للسود تطورات كبيرة وتم الانتهاء من اعادة هيكلة المؤسسات العامة.

نتيجة لسياسات افضل وبيئة مواتية ، تحسن أداء نمو الإقتصاد من متوسط نمو ١.٤% ونمو سلبي للفرد في العقد قبل عام ١٩٩٤ إلى متوسط نمو اجمإلى الناتج المحلى بنسبة ٣% سنويا ونمو إيجابي للفرد منذ عام ١٩٩٤ .

أدى التزام الموارد بتقديم الخدمات الاجتماعية والتحويلات الاجتماعية إلى ارتفاع هذه الجوانب من النشاط الحكومي من حوإلى ٤٤% من الإنفاق الحكومي في عام ١٩٩٤ إلى اكثر من ٥٦% من الإنفاق في عام ٢٠٠٣ . بالإضافة إلى ذلك فقد كان توسيع خدمات البنية التحتية مثل الإسكان الصحة للمياه والكهرباء والاتصالات كبيرا، على سبيل المثال وصل عدد اعانات الإسكان المعتمدة منذ عام ١٩٩٤ إلى ٢ مليون في عام ٢٠٠٤ ، بينما ارتفعت نسبة الأسر التي تحصل على كهرباء من ٣٢% في عام ١٩٩٤ إلى اكثر من ٧٠% بحلول عام ٢٠٠٠ (تنسيق السياسات والخدمات الاستشارية ؛ الرئاسة ٢٠٠٣ : ٢٤ – ٢٥) .

ليس هناك شك في ان الإقتصاد والوصول إلى الفقراء قد تحسن إلى حد كبير ، المشكلة هي ان النمو لا يزال متواضعا من الناحية الدولية ، حيث ارتفع معدل البطالة ومازال

الفقر حقيقة لا مفر منها لحوالى ثلث السكان . وقد حذر تقرير المراجعة العشرى للحكومة من انه على الرغم من التقدم الإيجابي اذا استمرت جميع المؤشرات على نفس المسار. لاسيما فيما يتعلق بدينامية الشمول والاستبعاد الإقتصادي ، يمكن ان نصل قريبا إلى نقطة تبدا فيها السلبيات في التغلب على الايجابيات (تنسيق السياسات والخدمات الاستشارية ، الرئاسة ٢٠٠٣ : ١٠٢ .

تحديات كبرى :.

المشكلة الاولي هي معدل النمو ، على الرغم من ان الرئيس مبيكى جادل ضد مقارنة هزيلة ، الا أنه لم يكن متخيلا انه يمكن للمرء ان يتصدى للفقر واللامساواة دون تأجيج محرك النمو في الوقت نفسه.

في نفس الرسالة الأسبوعية التي اشار فيها إلى عسر الفقر وعدم المساواة، كتب أيضا عن الحاجة إلى رفع معدل النمو " .... ينمو الإقتصاد بمعدلات اقل من تلك التي نحتاجها ونرغب فيها ....." (مبيكى ٢٠٠٣ أ) من الجدير النظر في تحدى النمو بمزيد من التفاصيل.

تحسين أداء النمو في جنوب إفريقيا بعد عام ١٩٩٣. عندما ننظر إليها بعبارات مقارنة ، فمن الواضح ان معدل النمو لا يزال اقل من الإعجاب.

يوضح الشكل ٧.١ ان أداء النمو قد تجاوز بقوة الأداء الضعيف للغاية في أوائل التسعينيات، النمو مستمر اكثر من ذى قبل ، وتمثل الفصول المتتالية من النمو عام ١٩٩٨ أداء اكثر اتساقا من اى وقت مضى في التاريخ الإقتصادي المسجل في جنوب إفريقيا. لكن معدل النمو هو المشاة. أنه دائما اقل من معدل نمو البلدات النامية عموما (بطبيعة الحال ، يتأثر بشدة بأداء الصين والهند بشكل متزايد) ويقل عن معدلات البلدات الصناعية الجديدة (الدول الصناعية الحديثة) في اسيا يشبه معدل النمو في جنوب إفريقيا دل نمط الإقتصادات المتقدمة الرئيسية . والفرق هو ان نصيب الفرد، من الدخل يبلغ ستة أو سبعة اضعاف معدل نمو جنوب إفريقيا في المتوسط .

ان التحسن في نصيب الفرد من الدخل في جنوب إفريقيا بمعدل ١% في السنة ليس سريعا. بما يكفى لدحر الفقر والبطالة . قدرت احدى الدراسات الحديثة لأداء اقتصاد جنوب إفريقيا انه سيكون من الممكن خفض معدل البطالة إلى النصف اذا نما الإقتصاد بمعدل ٥% سنويا حتي عام ٢٠١٤ (Texeira and Mash 2003 :15)

كان السبب الكامن وراء معدل النمو الفاتر هو الانخفاض طويل الأجل في معدل الاستثمار . كما يوضح الشكل ٧.٢، انخفض معدل الاستثمار انخفاضا حادا في الثمانينات ، والذى تزامن مع انخفاض معدل النمو . على الرغم من ان النمو استقر عند مستوي محسن في منتصف التسعينيات ، الا ان انخفاض معدل الاستثمار قد اعاق زيادة كبيرة في معدل النمو . نظرا لان قدرة معدل النمو على التعافي مع انخفاض معدل الاستثمار ، تشير إلى ان كفاءة الاستثمار تحسنت خلال التسعينيات . فرضية مدعومه بمجموعة من الأدلة على اجمإلى إنتاجية العامل (على سبيل المثال Texeira and Mash 2003:12) .يوضح الشكل ٧.٢ أيضا ان الإقتصاد كان قادرا على زيادة

معدلات الاستثمار بنسبة تزيد عن ٢٥% من اجمإلى الناتج المحلي في الماضي بالإضافة إلى معدلات نمو بلغت ٦% لم يكن هذا صحيحا فقط في أوائل الثمانينات ولكن أيضا لفترات من الستينات والسبعينات .

عندما تسلمت الحكومة الديموقراطية عام ١٩٩٤ ،ادركت ان هنالك عائقا رئيسيا آخر على الاستثمار يتمثل في ارتفاع إسعار الفائدة الاسميةالتي يتم جمعها محليا في سندات مقيدة بالراند وبسبب السياسة النقدية المشددة التي يتبعها البنك المركزي كجزء من المعركة الهادفة إلى خفض معدل التضخم . شعرت الحكومة الجديدة ان السياسات المالية والنقدية المحافظة سترفع في نهاية المطاف معدل الاستثمار من خلال تخفيض تكلفة راس المال . كان هذا جزءا رئيسيا من الاساس المنطقي لاستراتيجية نمو ثالعمالة وإعادة التوزيع . وبالفعل نجح نمو العمالة وإعادة التوزيع في خفض تكلفة الاقتراض ، حيث تحسن تصنيف الاستثمار في جنوب إفريقيا بشكل مطرد من علاوة المخاطرة وانخفض سعر الفائدة بمعدل الاتجاه النزولي للتضخم . احد الأشياء التي لم تفهمها نمو العمالة وإعادة التوزيع حقا هو ان معظم استجابة القطاع الخاص لانخفاض معدلات التضخم وأسعار الفائدة لن يكون الاستثمار اكثر ولكن استهلك المزيد منة . على حد تعبير ديفس وفان سيفنتر " تشير الدلائل إلى ان عواقب تقليل دور القطاع العام لم يكن إيجابيا كما كان متوقعا " . يقابل انخفاض العجز العام انخفاض معدل الادخار الخاص بدلا من ارتفاع الاستثمار (٢٠٠٤:١٥١).

لماذا وراء عدم اليقين في التسعينيات لم ينمو الاستثمار الخاص بسرعة اكبر ؟ كان احد العوامل هو ان معدل النمو الاساسي لم يكن قويا بشكل خاص في سياق عالمي كما اظهرنا بالفعل . وكانت القيود الإقتصادية الأخرى تقلب العملة وحقيقة ان معدلات الفائدة

والتضخم لا تزال مرتفعة نسبيا . علاوة على ذلك ، فان سوق جنوب إفريقيا والجنوب الأفريقي الاقليمي ليسا ضخمين من الناحية العالمية في حوإلى سدس اتفاقية ميركوسور التجارية في أمريكا اللاتينية.

لكن القيود المفروضة على الاستثمار في جنوب إفريقيا لم تقتصر على الظروف الإقتصادية الموضوعية ، حكومة جديدة لم تجرب حكومة افريقية في ذلك الوقت واصلت إثارة الشكوك وانعدام الثقة بين المستثمرين المحليين والدوليين الذي أعماهم أحيانا الجهل والتحامل. تفسيرات دقيقة أو غير دقيقة لقدرة الحكومة أو استعدادها لمعالجة قضايا مثل فيروس نقص المناعة البشرية والايدز ومأزق زيمبابوي. بالإضافة إلى المخاوف التي لا اساس لها من الصحة حول مرونة سوق العمل وتاثيرات العمل الإيجابي والتمكين ، كل ذلك اضاف إلى مطحنة المتشائمين . كان بعض المراقبين يشعرون بالقلق من ان التفاوتات العميقة الموروثة لا يمكن التغلب علىها بشكل فعال مما يهدد بتزايد الصراع الاجتماعي وعدم الاستقرار.

معظم هذة العوامل السلبية لا يمكن مواجهتها الا بمرور الوقت بفضل السمعة المتزايدة لقدرة حكومة جنوب إفريقيا على الأداء بفعالية وثبات.

عامل مهم اخر يؤثر على معدل الاستثمار هو دور الدولة . في الفترة المرتفعة من الفصل العنصري، وصل الاستثمار العام إلى١٦% من الناتج المحلي الإجمإلى والذي كان مرتفعا بشكل غير واقعي وغير لائق . ولكن انخفاضه السريع إلى ٤% من الناتج المحلي الإجمإلى كان بمثابة صدمة شديدة للنظام . احد الأهداف التي شاركها برنامج التعمير والتنمية مع نمو العمالة وإعادة التوزيع هو القضاء على الرفض الحكومي (الاقتراض العام الذي يتجاوز الاستثمار العام) وزيادة معدل الاستثمار العام كإقتراح

لانفاق الحكومي . كان مصدر قلق دائم للخزنة الوطنية ان الاتفاق العام وخاصة من قبل المحافظات كان مرجحا بشكل كبير نحو التحويلات الاجتماعية والرواتب ولم يخصص سوى القليل للانفاق الاستثماري. من الحقائق البارزة أنه على الرغم من كل نجاحاتها على مستوى الإقتصاد الكلى ، الا ان الحكومة لم تتمكن بعد من إزالة الرواسب بالكامل.

هناك عدة أسباب لذلك . احدهم ينبع من عدم خبرة الإدارة في الحكومة الوطنية وخاصة الحكومة المحلية التي اعاقت قدرتها على تطوير وتنفيذ المشاريع الرأسمالية. أضافت اعادة هيكلة نظام الحكم المحلى في عام ٢٠٠٠ إلى التوقف عن العمل حتي لو كان ذلك مؤقتا ولسبب وجية . يتمثل احد القيود الأخرى على الاستثمار العام في حفظ الحذر لحكومة المؤتمر الوطني الأفريقي وحجم تحمل الديون حيث كانت نتائج الإنفاق محفوفة بالمخاطر أو المضاربة الناجمة عن الخوف من فقدان السيادة نتيجة للمديونية .

بالإضافة إلى بعض برامج البنية التحتية الاجتماعية الواضحة ، كان هناك عدد قليل من المشاريع العامة الجيدة على الطاولة خلال السنوات القليلة الاولي من العصر الديمقراطي.

ومن القيود الأخرى على الاستثمار الحكومي الضغط على المقاطعات لتوظيف المعلمين والعاملين في مجال الرعاية الصحية وزيادة التحويلات الاجتماعية، على حساب المشاريع الرأسمالية.

كل هذه القضايا تم الاعتراف بها من قبل الحكومة . بمجرد خفض العجز إلى مستوي يمكن إدارته وكان نظام العائدات يحققه نتيجة لادارة افضل وسياسات ضريبية اكثر مثالية ، تحولت الخزانة إلى موقف مؤيد للاستثمار بقوة . أدخلت ميزانية عام ٢٠٠٠

تركيزا متجددا على الاستثمار في البنية التحتية مع تخصيص مخصصات لإدارات الوطنية ومنحة تكميلية للبنية التحتية للمقاطعات (مراجعة ميزانية الخزانة الوطنية ٢٠٠٣: ١٣) . تم تمديد ذلك في الميزانيات اللاحقة مع انشاء منحة البنية التحتية الإقليمية ومنحة البنية التحتية البلدية. هذه منح مشروطة للمقاطعات والبلديات التي يجب انفاقها على المشروعات الرأسمالية ضمن معايير محددة . كما تم تشجيع المؤسسات العامة على مراجعة أنماط استثماراتها. وفي عام ٢٠٠٤ أعلنت الحكومة انها ستراجع كل من خطط الاستثمار و اليات التمويل للمؤسسات العامة.

كانت الاستجابة الأولية لهذا التحول في الموقف بطيئة . استغرقت معظم الدوائر الحكومية والإقليمية في البلديات والمؤسسات العامة بعض الوقت للاستفادة من ارتفاع معدلات الاستثمار. لكن وزارة الخزانة تواصل المعنى قدما ،

وفي بعض المجالات الرئيسية مثل الإنفاق على المقاطعات على مستشفيات الطرق والانفاق الاستثماري في المدارس يتزايد بسرعة . بلغ اجمإلى خطط استثمار القطاع العام لفترة ثلاث سنوات لاطار الإنفاق المتوسط الأجل . ٢٠٠٧ / ٢٠٠٦ – ٢٠٠٥ / ٢٠٠٤ ، ٢٦٧ مليار ريال مجموعة عمانية توافق تقديرات الخزانة في أوائل عام ٢٠٠٤ (مراجعة ميزانية الخزانة الوطنية ٢٠٠٣: ١٣١) .

اذا تحقق هذا المستوى من الإنفاق ، فان استثمارات القطاع العام سترتفع من ٤ % من الناتج المحلي الإجمإلى إلى اكثر من ٦% من الناتج المحلي الإجمإلى. ولكن حتي لو زاد معدل النمو نتيجة لزيادة استثمارات القطاعين العام والخاص ، هل سيؤدى ذلك مباشرة ادخال تحسينات إلى حياة الفقراء المهمشين في جنوب إفريقيا؟ ليس إلى حد كبير مباشرة . لا مواقع الفقراء المهمشين في المجتمع يميل إلى حبسهم فى حالة من الفقر

والاعتماد على التحويلات الاجتماعية. قدم الرئيس مبيكى استمارة اقتصادين لتسليط الضوء على هذا التحدى.

تحدي الإقتصاد الثاني :.

الإقتصاد الثانى غير موجود في مكان معين ولا يتألف من نظام اقتصاد متكامل على هذا النحو . انها في الاساس شرط . الحالة التي يعيشها ملايين الأشخاص على هامش الإقتصاد الصناعي الحديث . انهم مرتبطون بالإقتصاد الصناعي لكن ليسوا فيه . انهم اشخاص ليس لديهم دخل ثابت يعتمد على نشاطهم الإقتصادي. وبعبارة أخرى فهي اسر ليس لها أفراد في عمل مستمر سواء في القطاع الرسمي او غير الرسمي وبدون أصول مدرة للدخل خاص بهم . يعيش معظم هؤلاء الأشخاص في مستوطنات غير رسمية تتجمع حول مدننا ومدننا في الأحياء الفقيرة الريفية وفي المجتمعات الريفية النائية الفقيرة . لأغراض تحليلية ، يعتبر الإقتصاد الثاني استعارة ل " المهمشين " .

هذا الإقتصاد (الثاني) هو ناتج الإقتصاد الاستعماري والفصل العنصري والمجتمع التي أنشأتها أنظمة الأقليات المتعاقبة خلال فترة ثلاث قرون .

في الآونة الأخيرة ، أدت عملية التكامل العالمي إلى تفاقم بعض سمات الإقتصاد المنقسم في تلك المنافسة من البلدان ذات العمالة الرخيصة نسبيا التي تجعل من الصعب العثور على التمكين للعمال غير المهرة من جنوب إفريقيا في القطاع التجاري (مبيكى ٢٠٠٣ : ٢) .

ليس من السهل قياس عدد الأشخاص او الأسر التي يمكننا تصنيفها كجزء من الإقتصاد الثاني. نظرا لان البطالة تعد مؤشرا رئيسيا للفقر ، فان التقريب سيكون لقياس العدد الإجمإلى للعاملين كإقتراح للسكان الناشطين اقتصاديا: ٧٤% (إحصائيات جنوب إفريقيا ٢٠٠٥) . لكن العديد من الأسر لديها اكثر من فرد يعمل دوام كامل . يتمثل الإجراء الأكثر دقة فى اخذ عدد الأسر التي تقع تحت خط الفقر . اشار قياس عام ١٩٩٩ إلى ان ٣.٧ مليون أسرة من بين ٤-١١ مليون أسرة كانت تحت خط الفقر بناء على خط الفقر الذى تم تطويره في تقدير الفقر العام ١٩٩٨ المعد للرئاسة (بهورات ٢٠٠٣ :٢٣). وتشير هذه التدابير إلى ان حوالى ٣٠% من الأسر في جنوب إفريقيا هي اسر مهمشة .

أظهرت الدراسات الدولية ان المجتمعات غير المتكافئة للغاية غير قادرة عموما على التراجع عن عدم المساواة دون بعض التدخلات المهمة من قبل الدولة . لقد اظهروا أيضا أنه عندما يتم تقليل عدم المساواة يتم تقليل مخاطر عدم الاستقرار وتميل الإقتصادات إلى النمو بشكل اسرع (ولندن ١٩٩٧ : ٢٠٠٠ , Birdsall , Fields)

هناك قضية قوية للغاية للتدخلات المصممة بعناية وتدار بشكل صحيح لبناء الدرج بين الإقتصاديين ولدمجهما معا .